واذا وجد في اصل كتابه كلمة من غرب اللغة او عبر عنها عن مقيده واشكلت عليه جاز
ان يسال عنها اهل العلم بها ويرويها على ما يخرجون به ١٥ المتابع اذا كان عبد
الرازق حدث عن سبين او اكثر وبين رواتهما تفاوت في اللفظ دون المعنى
ان يجمع بينهما في الاسناد فيسوق الحديث على لفظ احدهما ويقول اخبرنا فلان
وفلان واللفظ لفلان قال او قال اخبرنا فلان وما اشبهه ويستحب مع هذا في ذكر
غيره اخرى سنة مثل قوله حدثنا او نبا عن ابي شيبة وابو سعد الاخ كلاهما عن ابي
خالد قال ابو بكر واما ابو خالد الاحمر فاعاده نبا شاذ كزا احمد كما حاضه شعارا بان
اللفظ المذكور له اما اذا اخذ من لفظهما جميعا وقال اخبرنا فلان وفلان و
نحو ذلك في اللفظ فالاخبار تا فلان لجابر عند من جوز الرواية بالمعنى ٥ وقول ابي داود
ما مسلم وابو نوبه المعنى فالاباء الاخوص يحتمل ان يكون خص احدهما وكون
من قبيل الاول ويحتمل ان يكون عم فيكون من قبيل الثاني ٥ واذا سمع كتابا
من جماعة ثم قابل نسخه باصل بعضهم واراد ان يذكر جميعهم في الاسناد قال
واللفظ لفلان احتمل ان يجوز كالاول واحتمل ان لا يجوز لانه لا علم عنده بكيفية
رواية الاخرين بخلاف الاول فانه اطلع عليها وعلم مواقعها من حيث المعنى
الثامن ليس له ان يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الاسناد على ما ذكره
شيخه فان اراد الزيادة فضل هو او فلان او نحو فلان ونحوه واذا كان شيخه
قد ذكر نسب شيخه في اول حديث من الكتاب واعرض فيما بعده من الاحاديث عن
ذكر اسمه او بعض نسبه فهل يجوز لمن سمع ذلك الكتاب واراد رواته ان يذكر
في اول كل حديث منه من نسب شيخ شيخه ما ذكره شيخه في اول الحديث الاول ام لا
حكى الخطيب الحافظ عن اكثر اهل العلم انهم اجازوه والاولى ان يقتصر على ما ذكره
الشيخ ويقول نحو اب فلان او نحو ان فلان الناسخ جزء العاشر فحذف قال
فيما بين رجال الاسناد خطا ولا بد من ذكره حاله القراءة لفظا واذا كان في اثناء
الاسناد فقرئ على فلان اخبرك فلان فينبغي للقارئ ان يقول له فيقبل له اخبرك
فلان واذا كان فيه فقرئ عليه فلان حدثنا فلان قال فقرئ على فلان قال احدثنا

فلان

فلان واذا ذكرت كلمة قال حذفت في الخط وعلى القارئ ان يلفظ بهما جميعا ٥ العاشر
النسخ المشتملة على احاديث باسناد واحد كنسخ همام منه من ابي هريرة رواية عبد الرزاق
عن معمر ونحو هما من النسخ والاجزاء منهم من يذكر الاسناد في اول كل حديث منها ومنهم من
يكتفي بذكره في اول حديث منها او في اول مجلس من مجالس سماعها ويقول فيما بعده
وبالاسناد او وبه وهو الاغلب ومنهم من رأى اعادة ذكر الاسناد في اخر
الكتاب او الجزء بعد ذكره اولا وهو نحو مما اراد ان يروي هذه الاحاديث مقرونة الى ذكر
الاسناد في اول كل حديث منها ان الجمع معطوف على الاول فالاسناد المذكور اولا
كالمذكور في كل حديث الحادي عشر اذا قدر ذكر المتن على الاسناد مثل ان يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او كذا ثم يقول اخبرنا به فلان قال انا فلان وسوق الاسناد
حتى يتصل بالمتن فقد حكم بعض الرواة بالاسناد في كونه مسندا لا مرسلا فان اراد من سمعه
منه هكذا ان تقديم الاسناد وتوخيره جائز قال الصلاح ينبغي ان يكون محل الخلاف
ما في تقدم بعض متن الحديث على البعض وقد حكى الخطيب فيه المنع على القول بان الرواية بالمعنى
لا يجوز والجواز على انها تجوز ولا فرق بينهما قلت الفرق بينهما ان في تقدم بعض المتن
على البعض تغيير الترتيب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحسن ذلك بخلاف تقدم
الاسناد فانه احسن من اخره والله تعالى اعلم الحادي عشر اذا روى الحديث حدثنا اسناده
تاسعه باسناد اخر وقال عند اسمه مثله فاذا اراد الراوي عنه ان يقتصر على الاسناد
الثاني ويسوق لفظ الحديث فالاظهر المنع منه وقيل يجوز اذا عرف ان الحديث
ضابط صحيح قد هذب الى تميز الفاظه وعدد الحروف فان لم يعرف ذلك منه لم يجز ٥
وكان عبر واخذ من المحدثين اذا روى مثل هذا سوق الاسناد ويقول مثل حدث فلان
منه كذا وكذا لفسوقه وكذلك اذا كان المحدث فوقه قال الخطيب وهذا
هو الذي اختاره وقال الحاكم ابو عبد الله ان ما لزم الحديثي من الضبط والاتقان ان
يعرف بين ان يقول مثله وبين ان يقول نحوه فلا حيل له ان يقول مثله الا بعد ان
اتى به على لفظ واحد ودخل له ان يقول نحوه اذا كان على مثل ما به ٥ الثاني عشر
اذا ذكر في اسناد حديث ولم يذكر من متنه الا طرفا ثم قال و ذكر الحديث فاذا اراد
الراوي ان يروي عنه الحديث بكماله فقد اول المنع مما قبله وطريقه ان يذكر ما ذكره الشيخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)